الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة الحادية عشرة
المعقودة يوم الثلاثاء
١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١
الساعة ١٠/١٠
نيويورك

LIBRARY
JAN 21 1982
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة الحادية عشرة

الرئيس: السيد عبد الله (السودان)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية: السيد مسيسي

المحتويات

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة: تقرير لجنة الاشتراكات (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/36/SR.11
14 January 1982
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, room A-3550, 866 United Nations Plaza (Alcoa Building).

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

81-57040

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٥

البند ١٠٦ من جدول الأعمال : جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة : تقرير لجنة الاشتراكات (تابع) (A/36/11 وAdd.1)

١ — السيد بوشيف (بلغاريا) : قال ان ادراج صلاحيات لجنة التبرعات في المرفق ١ لتقريرها (A/36/11) يساعد القارئ على تفهّم المشاكل التي ينطوي عليها تحديد جدول الأنصبة ؛ فبعض هذه المشاكل كبيرة بحيث تكاد أن تكون غير قابلة للحل وتتطلب دراسة عميقة للظروف الاجتماعية والاقتصادية الفعلية في كل بلد . ومضى يقول ان وضع أية مشكلة في الصيغة المناسبة يعتبر نصف الطريق الى حلها وأن ما يلزم هو ايجاد مجموعة من المبادئ تقبلها جميع الدول الأعضاء . واستطرد قائلا انه متى تم وضع تلك المبادئ يمكن استنباط القواعد المطلوبة ليس لأداء الحسابات فحسب ولكن لتعزيز التفاهم المتبادل بين الدول الأعضاء أيضا ، وأضاف انه بدون قواعد واضحة وصريحة ، لا توجد قاعدة صلبة للمناقشات البنّاءة .

٢ — ولاحظ مع الأسف أنه لم تجر صياغة بنّاءة لأى من المقترحات الثمانية الواردة في الفقرة ٢ من القرار ٦/٣٤ باء . فقد كان تقرير لجنة الاشتراكات عرضا رائعا لآراء مختلفة ولكنه افتقر الى الجوهر والى المناقشة السليمة . وذكر انه تضمّن بعض الممارسات في تطبيق قاعدة السماح في حالات الدخل الفردى المنخفض ، بيد أن هذا اللعب الغامض بالأرقام لم يؤد الاّ الى اعطاء فكرة خاطئة بوجود موضوعية معينة في الحسابات .

٣ — واستطرد قائلا ان اللجنة سوف توصي بجدول جديد للأنصبة المقررة في ١٩٨٢ . بيد أن الدول الأعضاء لم تبلّغ بماهية البيانات التي ستستخدم كمدخلات ولا بالمؤشرات والقواعد التي ستطبّق . وخلص الى انه لن يكون لدى الدول الأعضاء وسيلة لمعرفة كيفية حساب الأنصبة المقررة . فقد يظنّ بعض الوفود أن الجدول المحسوب آليا والذى استخدمته اللجنة هو بالضرورة جدول موضوعي لا تحيّز فيه . وأضاف ان هذا غير صحيح ، لأن أداء الحاسبة الالكترونية يكون بحسب البرامج والبيانات التي تزود بها . وذكر أن هذه البيانات أساسية للحسابات ، ولذلك يجب ادراجها في تقرير اللجنة حتى تحيط الوفود علما بها .

٤ — وأضاف المتحدث أن أسلوب تحديد الأنصبة المستخدم يجب أن يقوم على أسس موحّدة تسرى على جميع الدول الأعضاء وألاّ تؤثّر البيانات الاحصائية التي تستخدم لتحديد القدرة على الدفع على حساب الأنصبة ذاته ؛ فهاتان المسألتان منفصلتان ويتعيّن أن ينظر فيهما كل واحدة على حدة . وأضاف أنه يجب أيضا تحويل جميع البيانات الاحصائية الى مؤشّر واحد مركّب يدل على نصيب الدولة العضو في القدرة الجماعية على الدفع للدول الأعضاء في الأمم المتحدة . واستطرد قائلا انه يتعيّن ايجاد صيغة واحدة تشمل التعديلات التي يتطلبها مفهوما الحد الأعلى والحد الأدنى للتبرعات ، وتجنّب احداث تغيّرات مفرطة بين أى جدولين متتاليين ، والدخل الفردى

(السيد بوشيف ، بلغاريا)

المنخفض . ولاحظ أن تتابع ادخال تلك التعديلات عملية مصطنعة وآلية ومرهقة . وأضاف يقول ان وفد بلاده غير مقتنع على أى حال بضرورة وجود حد أعلى وحد أدنى حيث أن هذا يتنافى مع مبدأ الانصاف والعدالة . ويصح هذا القول أيضا على التغيرات المفرطة الناجمة غالبا عن القصور المتأصّل في الأسلوب المستخدم حاليا لتحديد الأنصبة . وعليه يجب أن يكون الهدف هو القضاء على هذا القصور وليس تثبيته بواسطة قيود مصطنعة . وذكر أيضا أنه يجب أن تتميّز الطريقة المختارة بالبساطة ويحسن أن تتسم بشئ من المرونة .

٥ — السيد الحضيرى (الجماهيرية العربية الليبية) : ذكر أن وفد بلاده يعلّق آمالا كبيرة على توصيات لجنة الاشتراكات حيث أنه غير راض عن المبادئ التي بنت اللجنة على أساسها الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء ، شأنه في ذلك شأن وفود الدول الأخرى . فخلال العقد الماضي ، عانت دول معينة من زيادات مفرطة في الأنصبة المقررة عليها نظرا لاعتماد اللجنة على متغيّر واحد ، هو الدخل الفردى ، في تحديد جدول الأنصبة المقررة . بيد أنه لا يمكن أن يكون الدخل الفردى هو الأساس الوحيد لتحديد قدرة البلد على الدفع .

٦ — وأضاف قائلا ان بلاده طالما طالبت باستخدام أساليب مطوّرة لتجنّب احداث تغيّرات مفرطة في النصيب المقرّر لكل بلد ، وخاصة فيما يتعلّق ببلدان العالم الثالث ، ايمانا منها بأن الزيادة في الدخل الفردى لا يمكن أن تساوى زيادة حقيقية في الثروة . ففي حالة البلدان المتقدمة النمو والصناعية ، كانت اللجنة قد اعترفت عند اعداد الجداول السابقة للأنصبة المقررة بأن التغيّرات في الدخل القومي تشكل سمة ثابتة . أمّا البلدان النامية ، فقد شاهد بعضها زيادة في الدخل القومي لا تعكس زيادة فعلية في قدرة تلك البلدان على الدفع ، ولكن الأنصبة المقرّرة عليها قد زادت .

٧ — واستطرد يقول ان الوضع الاقتصادى لبلده قد تأثّر ، بوصفه بلدا ناميا ، بعدة عوامل هي هيمنة الدول الصناعية على أسواق الاستيراد وان الصادرات والواردات تتم بعملات لا يمكن لبلده أن يتحكّم فيها ، وأن أرباح النفط الذى ينتجه البلد تستثمر في البلدان المتقدمة النمو ، وأن التكنولوجيا والخبرة التي يحتاج اليها ليست متاحة له . تلك هي الاعتبارات التي أدت الى عدم الثقة في المبادئ التي تم على أساسها تحديد جدول الأنصبة المقرّرة ، والذى أدّى بدوره الى اعتماد الجمعية العامة للقرار ٣٤/٦ باء .

٨ — وأشاد بجهود لجنة الاشتراكات الرامية الى الاستجابة لهذا القرار ، قائلا انه يأسف في نفس الوقت لأن اللجنة لم تتوصّل الى نتائج مرضية . فقد أشارت اللجنة في تقريرها الى أنها تودّ دراسة عدة نقاط بصورة أوفى ، وحيث أن عليها أن تقوم باعداد جدول الاشتراكات الجديد في الدورة القادمة ، فلن تعرف الوفود المعايير التي تم على أساسها تحديد الجدول الجديد . ونظرا لذلك فقد رأى وفده أنه من الضرورى اثارة بضع نقاط .

(السيد الحضيري ، الجماهيرية العربية الليبية)

٩ — وقال ان لجنة الاشتراكات قد رفضت وضع حدود بالنسبة المئوية أو بنقاط النسبة المئوية على التغيرات في النصيب المقرر لكل بلد بين جدولين متتاليين لأنها اجراء " ميكانيكي وتحكمي " . وتساءل عما اذا كان تحديد الحدين الأعلى والأدنى لا يمثّل تشويها لمبدأ القدرة على الدفع كما تساءل : اذا كان " الوقت لم يحن بعد لوضع حدود تحكمية للتغيرات بين الجداول المتتالية " (A/36/11 ، الفقرة ٩) فمتى يحين ذلك الوقت ؟

١٠ — واستطرد قائلا ان المؤشّرات الاقتصادية والاجتماعية التي نظرت اللجنة فيها قد يصعب تطبيقها بشكل موحّد في الوقت الحالي ، بيد أنه لا يجب أن يكون ذلك مانعا من استخدامها في تحديد القدرة على الدفع . وأضاف أن وفده سيؤيّد أيّ اتجاه من شأنه أن يخفّف العبء على البلدان ذات الدخل الفردي المنخفض .

١١ — ولاحظ انه نظرا لعدم نجاح اللجنة في الوصول الى اتفاق بشأن النقاط التي أثارتها الجمعية العامة في قرارها ٣٤/٦ باء ، ثمة احتمال أن يكون جدول الاشتراكات الجديد غير عادل بالنسبة للبلدان النامية بوجه خاص . وأضاف أن معدل مساهمة بلاده في ميزانية المنظمة قد زاد بما يقرب من ثلاثة أضعاف خلال السنوات العشر الأخيرة ، ذلك أن العمليات غير المنطقية التي أدت الى تحديد هذا المعدل قد تجاهلت الكثير من الحقائق التي تؤثّر على دخلها القومي . وأوضح أن الحقيقة الأولى هي أن بلده يعتمد على سلعة واحدة هي النفط وأن المخزون من النفط تناقص خلال السنوات العشرين الماضية على الرغم من الاكتشافات الكبيرة التي تمت خلال الفترة المذكورة . وأكد على أنه لا يمكن اعتبار الدخل من بيع مصدر غير متجدد دخلا ثابتا كدخل البلاد الصناعية من الصادرات . والحقيقة الثانية أن بلده بدأت تشق طريقها في التنمية من العدم . أما الحقيقة الثالثة فهي أن بلاده كانت مسرحا لمعارك طاحنة خلال الحرب العالمية الثانية ومازالت آثار تلك المعارك عالقة الى اليوم . فقد وضعت الألغام في مساحة من الأراضي القابلة للزراعة تزيد على ٢٧٠٠٠ كيلومتر مربع ، وتكلفت الحكومة حوالي ٤٥٠ مليون دولار في ازالة جزء من هذه الألغام . وقال انه بالاضافة الى ذلك أصبح عدد كبير من المواطنين معوقين وغير قادرين على الانتاج ، وقد أنفقت الحكومة مبالغ كبيرة لتوفير سبل العيش لهم . واختتم كلمته قائلا انه يجب أن تأخذ لجنة الاشتراكات كل هذه العوامل في الاعتبار حتى تستطيع أن تحدد بدقة قدرة بلده على الدفع وأن على اللجنة أن تتقدم باقتراحات تمكنه من ذلك .

١٢ — السيد موريت إتشيفاريا (كوبا) : قال ان وفده يؤيد ان تكون فترة الأساس الاحصائية سبع سنوات وأعرب عن اعتقاده في وجوب أن يستمر إيلاء اعتبار خاص للبلدان الأكثر تأثّرا بزيادة الأنصبة المقررة عند تحديد القدرة على الدفع . وأضاف أن اللجنة يجب أيضا أن تأخذ في الاعتبار توافر العملات القابلة للتحويل ، والمعدلات المختلفة للتضخم ، والاعتماد على تصدير سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع . فكثير من السلع تخضع للتغيّرات في الأسواق الاقليمية والعالمية ، وهذه التغيّرات تؤثّر بدورها على أسعار الصرف . واستطرد قائلا ان هذه المشاكل قد تضاعفت بالنسبة لكوبا نتيجة للحصار الاقتصادي الذي فرضته عليها الولايات المتحدة لما يزيد على عشرين عاما .

(السيد موريت إتشيفاريا ، كوبـــا)

١٣ — ولاحظ ان تقرير لجنة الاشتراكات لم يشر الى مذكرة تقدمت بها كوبا في وقت مبكر من السنة الحالية وأعلنت فيها رسميا عن نيتها في طلب اعادة النظر في معدل مساهمتها الحالي .

١٤ — السيد هيكي (استراليا) : قال ان تقرير لجنة الاشتراكات قد أظهر بعض الاهتمام بالتعقيدات التي ينطوي عليها بطبيعته البحث عن اطار يحقق أقصى قدر من الانصاف في تحديد الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة . وأضاف أنه لو كانت عملية تحديد المساهمات مسألة كمية لسهل أمرها ، ولكنها في الواقع تنطوي على أحكام كيفية وذاتية . لذلك فمن الأمور الأساسية ، في هذا النطاق ، ألا تغيب عن نظرنا المبادئ الرئيسية التي نشأت خلال ممارسة اجـــراءات تحديد الأنصبة المقررة ، أو عن التقدم الملموس المحرز في مجال وضع هذه المبادئ موضع التنفيذ الفعلي . وأضاف ان نهج توافق الآراء هو السبيل الوحيد المتاح وسط متاهة الاعتبارات التقنية والسياسية وغيرها ، وان وفده مقتنع تماما بأن تحديد جدول الأنصبة المقررة يظل من مسؤوليـــة لجنة الاشتراكات . وقال انه اذا تعذر على تلك اللجنة الوصول الى اتفاق فهو لا يرى أن هناك أملا كبيرا في الاتفاق على أسلوب تحديد هذه الأنصبة في نقاش مفتوح . واستطرد يقول أن اللجنة الخامسة لم تصدر قرارا بشأن هذه المسألة يشكل توجيها سياسيا صريحا ، ويرجع هذا الى سبب قوي هو انه كلما ابتعدت لجنة الاشتراكات عن المعايير الموضوعية والكمية ازدادت المصاعب التي تواجهها .

١٥ — وذكر ان آلية المساهمات في حد ذاتها غير مصممة لتكون وسيلة لاعادة توزيع الثروة ، بل هي أسلوب اجرائي لتحديد الالتزامات المالية للدول الأعضاء بغية العمل على تغطية نفقات تشغيـــل المنظمة . أما تقديم المساعدة الى العالم النامي فله المرتبة الأولى في مجال البرامج التي تمـوّل أساسا من التبرعات ، وقد زادت هذه بشكل ملموس في السنوات الأخيرة .

١٦ — وقال انه ليس ثمة مجال كبير لنقل المزيد من أعباء ميزانية المنظمة الى البلدان متقدمة النمو حيث أن هذه البلدان تتحمل حاليا نحو ٩٠ في المائة من تلك الأعباء . فالقضية الحقيقيـــة هي امكانية نقل أجزاء من هذا العبء فيما بين البلدان النامية . وأردف قائلا ان البلدان الأكثر تقدما من بين البلدان النامية تستطيع ، وينبغي لها ، أن تتحمل بعض الأعباء في هذا الصدد ، الا ان من المشكوك فيه ان يكون من المستطاع طلب المزيد من البلدان الأقل يسرا . وأيد ما قاله ممثل الهند من ان مبالغ التسوية موضوع النقاش بسيطة نسبيا على أي حال ؛ فصحيح أنها تنطوي على عدد من القضايا الهامة التي تتعلق بالمبادئ ، ولكن من المهم الاحتفاظ بروح الاتـــزان والاستعداد لقبول الحلول الوسط . ومضى فقال ان من الحكمة أيضا ان ينظر فيما اذا كان السعي الى مقياس احصائي أدق عند تعريف " القدرة على الدفع " له ما يبرره . فالموارد الهائلة التـــي تستوعبها هذه المهمة في الوقت الحالي يمكن أن تستخدم بصورة أكثر فعالية لأغراض أخرى . ونوّه بما خلصت اليه اللجنة في الفقرة ٢٠ من تقريرها (A/36/11) من " أن هناك توافقا ملحوظا " فـي المراتب النسبية للبلدان ، سواء التي تم التوصل اليها على أساس الدخل القومي المقـــارن أو المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الواسعة التي بحثتها .

(السيد هيكي ، استراليا)

١٧ — وذكر انه على الرغم من أن النتائج التي توصلت اليها اللجنة غير قاطعة ، فقد أحرز تقدّم حقيقي في اتجاه التوصّل الى وسائل أكثر دقة لتحديد الدخل القومي . وأضاف أن تطورا مفيدا قد تمثّل في اعتماد فترة سبع سنوات كفترة الأساس الاحصائية . وأضاف قائلا ان امتداد الفترة يضمن تخفيف أثر التغييرات المفرطة في القدرة على الدفع وأن وفده لا يؤيّد الأخذ بصيغة جامدة للحد من التغيير في الأنصبة المقرّرة من سنة الى أخرى ، ذلك أن مثل هذه الصيغة تستطيع أن تهدم المعيار الأساسي للقدرة على الدفع . ولاحظ أن الاطار الزمني المحدد بسبع سنوات يمثّل أفضل الحلول التي توفّق بين الانصاف والمرونة .

١٨ — وقال ان الترتيبات الحالية لتخفيف العبء عن أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان ذات الدخل شديد الانخفاض تفي كذلك ، في جملتها ، بمتطلّبات معياري الانصاف والعملية . وأضاف أن رفع الحد الأدنى الذي تخفّض دونه المساهمات من الأنصبة المقرّرة لن يفيد أقلّ البلدان نموا وغيرها من البلدان الفقيرة ، بل قد يؤثّر عليها تأثيرا عكسيا . وأردف قائلا ان أي آلية للتسوية يجب أن تركّز على أقلّ القادرين على تحمّل العبء العالي .

١٩ — وذكر أن اللجنة على حق في بحثها عن مؤشّرات ومفاهيم اجتماعية واقتصادية بديلة ، بيد أنه لم يتم ارساء أساس قوي لمقارنة البيانات ، وأن البيانات بعيدة عن أن تكون شاملة . وأضاف أن مهمة اللجنة في المرحلة الحالية فيها ما يكفي من التحدي دون ادخال معايير اضافية قد تكون في حد ذاتها محلا للاعتراض .

٢٠ — وذكر ان هناك أمرين لهما أهمية خاصة بالنسبة لبلده : التسوية التعويضية عن التقديرات الخاطئة للأنصبة المقررة ، والحاجة الى توفير المعلومات الكاملة للمساهمين عن الأنصبة المقررة عليهم . وأضاف انه لا يخفى على اللجنة الخامسة أنه قد حدثت مغالاة خطيرة عند تحديد النصيب الذي تقرر على بلده سنة ١٩٧٩ ، نتيجة لخطأ احصائي . وقد ساعدت الدراسة التي أجرتها حكومته بشأن المغالاة في تحديد النصيب الذي تقرّر عليها على ابراز ضرورة تزويد الدول الأعضاء بكل المعلومات المتعلقة بالأساليب المستخدمة في تحديد الأنصبة المقررة عليها والأساس الاحصائي لاجراء الحسابات واستطرد قائلا ان وفده يعتقد أن على لجنة الاشتراكات أن توافق ، بما لا يدع مجالا للغموض ، على توفير المعلومات الخاصة باجراءات تحديد الأنصبة المقررة ، لتضمن عدم حدوث أخطاء وتهيئ أساسا لزيادة تحسين اجراءاتها .

٢١ - ولاحظ ان الاطار الحالي يعتبر مناسبا الى حد معقول لتحديد الاشتراكات . وأضاف ان تقويض عمل اللجنة باقتراح تغييرات أساسية سيحقق عكس المطلوب وسيؤدّي الى جدل غير مثمر . وأردف قائلا انه يجب تشجيع اللجنة على الاستمرار في عملها لكي تتوصل الى آلية أكثر عدالة وانصافا لتحديد الأنصبة المقررة ، دون التأثّر بالتشويهات التي قد تدخلها المصالح القومية الضيّقة أو بمعايير غير مؤكدة وغير مجرّبة لقياس القدرة على الدفع .

٢٢ — السيد الزيد (الكويت) : قال ان وفده يشك في صحة استخدام الدخل الفردى كمعيار أساسي لحساب جدول الأنصبة المقررة ، بيد انه يوافق تماما على مبدأ أن تحدد الأنصبة المقررة على أساس القدرة الحقيقية للدول الأعضاء على الدفع ، وأضاف أن وفده يرفض ، بناء على ذلك ، محاولات البعض للحيد عن هذا المبدأ لصالح بلدان غنية معينة . فالتوزيع العادل لنفقات الأمم المتحدة يتطلّب أن تؤخذ في الاعتبار حقوق الدول وما يقابلها من واجبات . واستطرد قائلا ان بلده ، وقد شاهدت زيادة ملموسة في معدّل النصيب الذى تقرّر عليها في السنوات الأخيرة ، يعارض تخفيض الأنصبة المقررة على البلدان الصناعية ، وخاصة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، على حساب بلده والبلدان النامية بوجه عام ، وأضاف ان أى زيادة في النصيب المقرر للكويت يجب أن تستخدم من أجل تخفيض أنصبة البلدان النامية الشقيقة .

٢٣ — وذكر ان احصائيات الدخل القومي وحدها ليست مقياسا دقيقا للقدرة على الدفع، فهناك عوامل أخرى يجب أن تؤخذ في الاعتبار منها تراكم الثروة والتفاوت المتزايد بين اقتصادات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وأضاف أن من الظروف والشروط ذات التأثير المباشر على قدرة أى بلد على الدفع معدل نموه واعتماده على سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع كمصدر للدخل . واستطرد يقول انه لم يعمل بما وجهت اليه الجمعية العامة في مجموعة من القرارات من وجوب أخذ هذه العوامل في الاعتبار وانه يتعين لهذا السبب أن تصدر اللجنة الخامسة توجيهات واضحة لاعداد الجدول القادم للأنصبة المقررة على أساس منصف وعادل . وأضاف ان وفده يؤيّد في هذا الصدد الاقتراحات التي تقدم بها ممثلا العراق والجماهيرية العربية الليبية بشأن المبادئ والمعايير التي ينبغي أن تحكم حساب الجدول القادم .

٢٤ — وقال انه يجب ، بالتحديد ، زيادة فترة الأساس الاحصائية الى ١٢ أو ١٥ سنة ، كما يجب تطبيق قاعدة السماح في حالات الدخل الفردى المنخفض على جميع البلدان النامية . وأضاف انه ينبغي أيضا ألّا تكون هناك تغييرات مفرطة في النصيب المقرر لكل بلد من البلدان النامية بين جدولين متتاليين ، وألّا يسمح بأى تخفيض في معدّل الأنصبة المقررة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن .

٢٥ — ولاحظ ان البلدان الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط تقدم مساعدة انمائية تفوق بكثير الهدف المحدد في الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، وأضاف أن المساعدة التي تقدمها بلاده ، على سبيل المثال ، تزيد على ١٠ في المائة من دخلها القومي ، وأن هذه الحقائق يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند حساب اشتراكها في الميزانية العادية للأمم المتحدة .

٢٦ — السيد جودفرى (نيوزيلندا) : قال ان تقرير لجنة الاشتراكات يعزّز اعتقاد وفده أن النظام الحالي لتحديد جدول الأنصبة المقررة هو النظام الوحيد الممكن استخدامه في الوقت الحالي على الأقل ، وانه منصف ، نظرا لأنه مبني على أساس القدرة على الدفع ، بيد انه أضاف انه يقدّر خيبة أمل بعض الوفود بسبب عدم احراز تقدم في تطوير بعض المفاهيم الاضافية الوارد ذكرها

(السيد جودفـرى ، نيوزيلندا)

في الفقرة ٢ من القرار ٣٤/٦ باء ، ولاحظ ، في هذا السياق ، أن تقرير اللجنة لا يتناول مسألة البلدان التي تختلف السنة المالية فيها عن السنة التقويمية ، وأضاف انه مع ذلك على ثقة بأن التسويات اللازمة سوف تجرى في الحالات ذات الصلة عند اعداد الجدول الجديد .

٢٧ — وذكر ان المعيار الأساسي عند حساب الأنصبة المقررة ينبغي ان يكون القدرة الحالية على الدفع . وقال ان وفده لهذا لا يؤيّد أى تمديد لفترة الأساس الاحصائية المحددة بسبع سنوات ، حيث انها تعطي حماية كافية للدول الأعضاء التي ارتفع دخلها القومي بصورة حادة ، وأضاف ان وفده يفضّل فترة أقصر ولا يرى ضرورة لوجود حد رسمي لما يسمح به من زيادة أو نقصان بين جدوليـــن متتاليين .

٢٨ — وقال ان قاعدة السماح في حالات الدخل الفردى المنخفض يجب أن تفيد البلدان ذات الدخل المنخفض وليس البلدان ذات الدخل المتوسط . وأضاف ان ادخال بعض التعديـــلات قد يكون أمرا مرغوبا فيه ، ولكن من الواضح ان القاعدة الحالية مصدر ارتياح كبير لعدد من البلدان . وأضاف ان الجدول ٤ بتقرير اللجنة يبين أثر بعض التغيرات في حالة خمسة بلدان نامية كبيرة وبلـد آخر ، واستطرد قائلا ان وفده يرحب بمعلومات أوفى في التقرير القادم للجنة تبين بدقة كيفيـــة تطبيق القاعدة الحالية بالنسبة للبلدان النامية الصغيرة والكبيرة على حد سواء والآثار المترتبة علـى تغييرها .

٢٩ — ولاحظ مع الارتياح أن اللجنة قد خلصت الى أن دراستها لمجموعة واسعة من المؤشـــرات الاقتصادية والاجتماعية كانت مفيدة والى أن هذه المؤشرات ستفيد عند استعراض الحالات الفردية . وفيما يتعلق بمسألة التغيير في أسعار الصرف وتقلبات الدخل القومي ، لاحظ أيضا مع الارتيـــاح أن البيانات التي وفّرتها الأمانة العامة يمكن أن تكون أساسا للتعديل في الحالات الفردية التي تطرأ عليها تحركات بالغة في الأسعار . وأضاف قائلا ان وفده يوافق على أن تظل كل هذه المسائل قيد الاستعراض وعلى أن تعتمد اللجنة على تقديرها عند اجراء التعديلات اللازمة في الحالات التـــي تستدعي ذلك .

٣٠ — السيدة دورسيت (ترينيداد وتوباغو) : قالت ان مهمة لجنة الاشتراكات ليست بالسهلـة نظرا لتضارب مصالح الدول الأعضاء والمناخ المتزايد الصعوبة الذى تدار فيه الشؤون الدوليـة . وأضافت ان الجمعية العامة ، وهي تسلّم بأن المبدأ الأساسي في حساب جدول الأنصبة المقـرّرة يجب أن يكون القدرة على الدفع ، قد أدركت الصعاب التي ينطوى عليها قياس القدرة على الدفع على أساس الاحصائيات فقط ، وذكرت أن التقديرات المقارنة للدخل القومي قد تبدو لأول وهلـة أفضل مقياس للقدرة على الدفع . بيد أنه لا يمكن انكار ضرورة أخذ العوامل الأخرى في الاعتبار .

(السيدة دورسيت، ترينيداد وتوباغو)

٣١ - وذكرت ان لجنة الاشتراكات قد ابلغت الجمعية العامة مرة أخرى بأنها لم تتمكن من التوصل الى معايير موضوعية لتحديد القدرة على الدفع بدقة . وقالت ان الاحصائيات غير الكافية المقدمة من مختلف الدول الأعضاء كانت أحد العوامل التي حالت دون ذلك . وأضافت ان كثيرا من البلدان النامية لا تملك الموارد أو القدرة اللازمة لاعداد البيانات الاحصائية نظرا لاهتمامها بأولويات أخرى اكثر الحاحا . غير أن هذا لا يعتبر مبررا لتأجيل استخدام تلك المؤشرات لأجل غير مسمى .

٣٢ - ولاحظت ان اللجنة قد خلصت أيضا الى أنه من غير الممكن في الوقت الحالي قياس الثروة المتراكمة ، وقالت انه يحسن أن تنظر اللجنة في اقتراح الوفد الهندي بأن يتم قياس الفقر المتراكم . على أنها أضافت أنه ينبغي للجنة ، وهي تقوم بهذا ، ألا تهمل البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه صعوبات خاصة بها . فبلدها قد تبدو متيسرة نسبيا ، ولكن من غير المؤكد أن يستمر رواجها الاقتصادي المؤقت ، كما أن هناك مطالب كثيرة تلزم مواجهتها . واستطردت تقول انه يجب رفع الحد الأعلى لقاعدة السماح في حالات الدخل الفردي المنخفض للتعويض عن التضخم الذي ألحق اضرارا بالغة بكثير من البلدان النامية منذ سنة ١٩٧٦ . وفي نفس الوقت ، يجب النظر في تقديم مساعدة غوثية اضافية الى البلدان التي يقل فيها الدخل الفردي عن ٩٠٠ دولار .

٣٣ - وذكرت ان لجنة الاشتراكات قد نظرت في امكانية استخدام عدد من المعايير الأخرى منها الدين العام الخارجي ، والاحتياطي من العملات الأجنبية ، وعائدات التصدير ، كمقاييس للقدرة على الدفع . وأعربت عن رأي وفدها وهو أن المعيارين الأخيرين لا يمكن أن ينظر اليهما بمعزل عما لدى البلد من الهياكل الاساسية .

٣٤ - وقالت ان وفدها يرحب بتضمين التقرير القادم للجنة تحليلا لأثر استخدام فترة أساس احصائية قدرها ثلاث سنوات أو خمس سنوات أو سبع سنوات أو تسع سنوات أو اثنتا عشرة سنة على جدول الأنصبة المقررة .

٣٥ - وقالت انه اذا كان وفدها يبدو مدافعا عن موقف البلدان متوسطة الدخل فهذا يرجع الى شعوره باتجاه متزايد من جانب الذين باستطاعتهم القيام بأكثر مما يفعلون ، والذين من الواضح انهم يفتقرون الى الارادة اللازمة لاقامة نظام اقتصادي عالمي جديد ، الى فرض مزيد من المسؤوليات على تلك البلدان دون فهم حقيقي لوضعها . وناشدت جميع الاعضاء الدخول في حوار بناء يهدف الى حل القضايا الهامة المتصلة بحساب جدول الأنصبة المقررة .

٣٦ - السيد براتشو (فنزويلا) : قال انه يتضح من البيانات التي أدلت بها غالبية الوفود أن هناك حاجة الى أن تصدر الجمعية العامة تعليمات اضافية الى لجنة الاشتراكات حتى تستطيع أن تتغلب على توقفها الحالي بالنسبة لعدد من القضايا الاساسية وأن تقدم جدولا جديدا مقبولا الى الجمعية العامة في دورتها القادمة . وقال ايضا ان من الواضح ان لجنة الاشتراكات لم تستجب استجابة مرضية للمبدأ التوجيهي الذي وضعته الجمعية العامة في قرارها ٣٤/٦ باء والذي أكد ، في جملة أمور ، على الحاجة الى ايلاء الاهتمام اللازم للوضع الخاص للبلدان النامية والتفاوت المستمر بين اقتصادات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

(السيد براتشو ، فنزويلا)

٣٧ - وذكر أن الجدولين السابقين اللذين أومت بهما اللجنة كانا يمثلان تراجعا في عملية السعي نحو تحقيق قدر أكبر من الانصاف في توزيع النفقات . فقد خفضت أو جمدت معدلات حصص البلدان الصناعية ، بينما زادت حصص كثير من البلدان النامية بشكل مفرط وغير متناسب . وأضاف أن ذلك بمثابة فرض عقوبة على البلدان التي تعتمد على جهودها الذاتية في مواجهة الازمة الاقتصادية العالمية . وتساءل أى ديمقراطية هذه التي تطلب ، عند تحديد الأنصبة في نفقات المنظمة ، الكثير من الذين عندهم أقل والقليل من الذين عندهم أكثر ، بينما يتمتع الآخرون ، فوق ذلك ، بامتيازات خاصة بموجب الميثاق . واستطرد قائلا انه اذا ما تم ترتيب الدول الأعضاء وفقا للمقدار المطلق لاشتراكاتها ، ومتوسط الاشتراك للفرد من سكانها ، واشتراكها كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي ، يتبين أن هناك خمسة بلدان فقط ضمن العشرين الأوائل في كل من الفئات الثلاث ، وهي من البلدان النامية المصدرة للنفط ومن البلدان الصغيرة المتقدمة النمو . وأضاف أن هذا يدل على أن البلدان التي تساهم بمبالغ مطلقة كبيرة في الميزانية ، لا تساهم ، في كثير من الاحيان ، بنفس القدر الذى يساهم به غيرها بالنسبة لثروتها القومية وعدد سكانها . وهذا يخالف بوضوح مبدأ القدرة على الدفع حسب مفهومه العادى . وذكر أنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن أغلبية ما يسمى بالدول المساهمة الرئيسية تسترد جزءا كبيرا من اشتراكاتها نظرا لأن أغلب مصروفات الأمم المتحدة على السلع والخدمات تتم في البلدان المتقدمة النمو وبصفة خاصة في الولايات المتحدة وسويسرا والنمسا . وينسحب هذا أيضا على التبرعات . بل هناك ما هو أكثر ، فغالبية موارد الأمم المتحدة مودعة في مصارف البلدان المتقدمة النمو .

٣٨ - ولاحظ أنه في الوقت الذى تساوم فيه الدول على أنصبتها في تمويل الامم المتحدة يتزايد الانفاق على التسلح بلا ضابط . وأيد ما قاله ممثل الهند من أن ميزانية الأمم المتحدة لا تصل الى ٥ في المائة من قيمة الصادرات من الأسلحة .

٣٩ - وذكر أن بلده قد أوفى بالتزاماته المالية تجاه الأمم المتحدة ، وقدم تبرعات كبيرة للبرامج المختلفة التي تقوم المنظمة بتنفيذها ، لأنه يؤمن ايمانا راسخا بمبادئها السامية . على أنه أضاف أن بلده غير مستعد لقبول نظام غير عادل وغير منصف لتقاسم المسؤولية المالية ، فضلا عن أنه يضر بمصالحه وبمصالح غيره من البلدان النامية . وذكر أن الجمعية العامة تتخلى عن مسؤوليتها اذا هي لم تتخذ اجراء في الوقت المناسب لتوجيه عمل لجنة الاشتراكات في المستقبل ، وذلك بأن تعيد تأكيد المبادئ التوجيهية الواردة في القرار ٣٤/٦ باء بصورة أكثر صراحة .

٤٠ - السيد سوكولوفسكي (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) : قال ان لجنة الاشتراكات اضطلعت بمهمتها بكفاءة وبضمير حي وفقا للصلاحيات المناطة بها وأنها قد توصلت الى عدد من النتائج الهامة في دراستها للطرق والوسائل الكفيلة بزيادة الانصاف والمساواة في جدول الأنصبة

(السيد سوكولوفسكي ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

المقررة . وأضاف ان اللجنة قد ذكرت ، في جملة أمور ، ان الدخل القومي المحسوب على أساس الأسعار الجارية لا يزال ، في ضوء ما وصل اليه علم الاحصاء ، المقياس الوحيد الذى يمكن الاعتداد به بالنسبة للقدرة على الدفع ، ويجب الاستمرار في استخدامه عند حساب جدول الأنصبة المقررة . واستطرد يقول ان وفده يؤيد بوجه عام النتائج التي توصلت اليها اللجنة .

٤١ - ولاحظ أن الأمانة مستمرة في تطبيق المادة ١٩ من الميثاق بصورة تحكمية على متأخرات الدول الأعضاء الخاصة باشتراكاتها في عمليات حفظ السلم ، وقال ان مثل هذا التفسير غير مقبول وأنه يخالف المقرر الذى اتخذته الجمعية العامة في دورتها العشرين والذى يؤكد أن المتأخرات الخاصة بهذه الاشتراكات لا تدخل في نطاق المادة ١٩ .

٤٢ - وذكر أن من المناسب في سنة الميزانية التأكيد على الصلة الوثيقة بين تحديد الأنصبة في نفقات المنظمة والنمو بغير ضابط في مصروفاتها . وأضاف قائلا ان التزامات الدول الأعضاء قد أصبحت مرهقة بصورة متزايدة ، لا بسبب ارتفاع معدلات الأنصبة المقررة فحسب ، ولكن لزيادة اشتراكاتها بشكل مطلق وحقيقي . فمثلا كان ٠,٠١ في المائة من الميزانية الأولى للمنظمة يوازى أقل من ٢٠٠٠ دولار ، بينما ينتظر أن تدفع الدولة التي تطلب منها هذه النسبة في الميزانية الحالية ما يزيد على ٦٠٠٠ دولار .

٤٣ - واختتم قائلا ان الجهود الرامية الى خفض معدل الأنصبة المقررة على مجموعات معينة من البلدان لن تحل الا جزءا من هذه المشكلة - وهذا على حساب دول أخرى - ما لم تؤخذ خطوات فعالة لضبط المصروفات .

٤٤ - السيد شهيد (الجمهورية العربية السورية) : أكد من جديد على الأهمية التي يعلقها وفده على تدابير ايلاء العناية اللازمة ، عند تحديد الأنصبة المقررة في نفقات الأمم المتحدة ، للمشكلات الاقتصادية والمالية التي تواجهها البلدان النامية والى مبدأ القدرة على الدفع المحسوب على أساس الدخل القومي والثروة والرفاه الوطنيين . وأضاف أن هذه هي الوسيلة المنصفة والعادلة لتحديد جدول الأنصبة المقررة .

٤٥ - وذكر أن قدرة بلده على الدفع لا تزال متأثرة باحتلال جزء من أراضيها الزراعية من جانب قوات الاستعمار والعنصرية والصهيونية ، بمعونة وتحالف الاستعمار الأمريكي . وأضاف قائلا ان هذا أرغم بلده على تخصيص نسبة عالية من دخله القومي للتسلح والدفاع حتى يستطيع مواجهة المعتدى . وقال ان تخفيض الاشتراك المقرر على بلده في ميزانية الأمم المتحدة من ١ في المائة يوم أنشئت المنظمة الى ٠,٠١ في المائة حاليا دليلا على المصاعب الاقتصادية التي تعانيها .

٤٦ - وذكر أنه لا يوجد أى مبرر للرجوع عن هذه التخفيضات ، خاصة اذا أخذت في الاعتبار الأوضاع المالية والاقتصادية في البلدان النامية ومنها بلده . وقال انه يكفي زيادة مساهمات البلدان

(السيد شهيد ، الجمهورية العربية السورية)

الصناعية المتقدمة النمو ، وخاصة التي تجني مكاسب ضخمة من استثماراتها في البلدان الناميـــة . وأضاف أنه مما يساعد بعض البلدان ، لا سيما الأقل نموا ، أن تدفع اشتراكاتها بعملات غيـــر دولارات الولايات المتحدة ، لأنه متى انتفت الحاجة الى الحصول على العملات الأجنبية فان هناك كل ما يدعو الى الاعتقاد بأن الدول الأعضاء سوف تستطيع تسديد اشتراكاتها مبكرا مما يساعد علـى حل الأزمات المالية التي تواجهها المنظمة بسبب الدفع المتأخر . وذكر أيضا أن لجنة الاشتراكـات عليها أن تستمر في مساعيها الرامية الى تجنب التغيرات المفرطة في النصيب المقرر لكل بلد بيـــن جدولين متتاليين . وأضاف أن هناك عوامل أخرى يجب أن تؤخذ في الاعتبار ، بالاضافة الـــى الخطوات التي أتخذت بالفعل لزيادة فترة الأساس الاحصائية من ثلاث الى سبع سنوات ، وخفـــض الحد الأدنى للاشتراكات من ٠٫٠٢ في المائة الى ٠٫٠١ في المائة .

٤٧ - السيد بنخورا (سيراليون) : نوه بالتوصيات القيمة التي قدمتها لجنة الاشتراكات وبعزمها على القيام بدراسة اضافية مفصلة للطرق والوسائل الكفيلة بزيادة الانصاف والمساواة في جدول الأنصبة المقررة . وقال انه واضح أن مما يسهل ايجاد الحلول المناسبة أن تقوم جميع البلدان بتوفير البيانات الاحصائية اللازمة ، بيد أن هذا لا يحتمل أن يتحقق بالنسبة للبلدان المماثلة لبلده في المستقبـل القريب . لذلك فهو يوافق على ما توصلت اليه لجنة الاشتراكات من أنه ليس بالامكان في المرحلـة الحالية استخدام المؤشـرات الاقتصادية والاجتماعية السبعة التي أعدت لقياس القدرة على الدفـع، ولو أنها قد تفيد في استعراض الحالات الفـردية . واستطرد يقول ان وفده متخوف على أي حـال من استخدام المؤشرات المختارة حيث أنها تبدو غير قابلة للتطبيق بغير استثناء ، ويتشكك أيضا في دقة الأرقام الواردة في الوثيقة A/CN.2/R.441 التي أعدها مكتب الاحصاءات من أجل لجنـــة الاشتراكات . وضرب لذلك مثلا فقال ان رقم ٤٫٣ في المائة الوارد على أنه نصيب الصـــادرات الصنعة من جملة صادرات سيراليون يخص المعادن غير المصنعة التي ليس لها الا قيمة مضافة دنيـا ولا يمكن وصفها بأنها مصنوعات . وأضاف أن وفده يعتقد أيضا أن الرقم الخاص بالسكان النشطيـن اقتصاديا في غير الزراعة أقرب الى ١٧ في المائة منه الى ٣٤ في المائة كما ورد في الجداول . وذكر أن معيارا كمعيار عدد التليفونات المستخدمة بالنسبة الى عدد السكان يمكن أن يستخدم لتحديـد حالة الرقي الاجتماعي وليس لتحديد القدرة على الدفع .

٤٨ - وخلص الى أن معيار نصيب الفرد في الدخل القومي على الرغم من نقائصه يجب أن يستمـر استخدامه كمقياس للقدرة على الدفع ، على أن يجرى تصحيحه لمراعاة التضخم . واقترح أن توصـي اللجنة الخامسة بأن تنظر لجنة الاشتراكات في متوسط الدخل القومي بالأسعار الثابتة لثلاث سنوات على اعتبار أن ذلك يوازن الى حد كبير الآثار السلبية للتضخم .

٤٩ - الآنسة زونكل (جزر البهاما) : قالت ان المتحدثين السابقين قد أشاروا الى بعـــض التناقضات الخطيرة في النهج الذى اتخذته لجنة الاشتراكات واللجنة الخامسة عند تحديد جـدول

(الانسة زونكل، جزر البهاما)

الأنصبة . وأوضحت أن أولى هذه التناقضات هو زيادة الأنصبة المقررة على البلدان النامية مع اتساع الفجوة بين الدول النامية والدول الصناعية ، وأن ثانيها هو أن عبء الأنصبة المقررة لا يمكن تقديره تقديرا صحيحا الا بالمقارنة بين المبالغ المنصرفة على الأسلحة والمبالغ المنصرفة على التنمية الوطنية ، وأن ثالثها هو أنه قد تكون هناك حاجة الى النظر في مبدأ آخر غير مبدأ القدرة على الدفع ؛ وأن آخرها هو أن أى انحراف عن التزام المسؤولية المالية الجماعية قد يؤدى الى عدم المسؤولية المالية والى تقويض السيادة المالية للمنظمة .

٥٠ - وذكرت أن الآثار المفاهيمية والسياسية المترتبة على الفارق بين النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية لم تدرس بصورة مباشرة في الماضي ، ولذلك فان لجنة الاشتراكات لم تتمكن من الاضطلاع بصلاحياتها ، وخاصة فيما يتعلق بقياس كمية المدخلات التي تؤثر على التقديرات المقارنة للدخل القومي والاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على منسوب التنمية قياسا على قدم المساواة . وأضافت أن الآراء المتباينة التي تم الاعراب عنها في نهاية الفقرة ٢١ وفي الفقرة ٢٢ من التقرير قد أظهرت بوضوح شديد مدى الاضطراب في المفاهيم . وقالت ان عجز لجنة الاشتراكات عن تقديم توصيات حاسمة أو تنازلات تأخذ في الاعتبار القيود التي تفرضها التنمية دليل على أن النمو الاقتصادى قد أعطى الأولوية ضمنا . وتساءلت عما اذا كانت لمفهوم التنمية الاقتصادية صلة بجدول الأنصبة ، خاصة بالنظر الى أن البنك الدولي قد ذكر في تقريره السنوى لسنة ١٩٨١ أن النمو في البلدان النامية قد فاق مرة أخرى وبصورة ملموسة النمو في البلدان الصناعية ، وبالنظر الى أن المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولي قد أعلن في جلسة للجنة الثانية عقدت مؤخرا (A/C.2/36/SR.3) أن المشكلات الهيكلية الكثيرة الخاصة بالعلاقات الدولية لن يحلها المزيد من النمو السريع فقط . وأضافت قائلة أنه حتي مع ازدياد سرعة النمو الاقتصادى فان عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مطلق يحتمل أن يزيد خلال العقد القادم لأن مزايا النمو لا توزع بعدالة ، كما جاء في دراسة أجراها البنك الدولي سنة ١٩٧٨ بعنوان " النمو والفقر في البلدان النامية " .

٥١ - وذكرت أن ارتباط كل هذه القضايا بجدول الأنصبة المقررة ومبدأ القدرة على الدفع يتوقف على مقدار الالتزام بالهدف الذى أعلنه الميثاق وهو دفع عجلة التقدم الاجتماعي ورفع مستويات المعيشة في جو من الحرية أفسح ، وبأهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث . وأضافت أن هذه الأهداف لا تؤخذ في الاعتبار بصورة كاملة في المنهج الحالي لحساب جدول الأنصبة وهو منهج يسيطر عليه مفهوم النمو . واستطردت قائلة ان الدخل القومي مقياس خادع للقدرة الفردية على الانتاج لأنه مثقل بنصيب الأثرياء في الدخل . لذلك يجب تعديله أو تكميله ليأخذ المنتفعين بالدخل في الاعتبار فضلا عن المنتجين الأصليين للدخل ، وذلك عن طريق التحديد الكمي للمؤشرات التي تأخذ وجهة المخرجات والتي تتبع نهج الاحتياجات الأساسية على المدى القصير ، ويتعين في المدى الطويل أن يستبدل بها مؤشر للتنمية الشاملة

(الانسة زونكل ، جزر البهاما)

(نهج المؤشرات المركبة) الذى يقيس الانتاج المادى للسلع والخدمات ونوعية الحياة أو الرقي الاجتماعي على حد سواء . ومضت تقول ان من الواضح أن اعادة ترتيب الأولويات فيما يتعلق بجمع البيانات المقارن على المستوى القومي ومن قبل مكتب الاحصاءات التابع للأمم المتحدة أمر لا سبيل الى اجتنابه . وقالت ان نهج الاحتياجات الأساسية ينبغي أن يحل مكان قاعدة السماح في حالات الدخل الفردى المنخفض في المدى القصير والمتوسط ، ويجب تطبيقه على جميع الدول الأعضاء التي تستخدم فترة الأساس الاحصائية الحالية . واستطردت قائلة انه ينبغي في المدى الطويل أن تستخدم في نظام المؤشرات المركبة فترة أساس احصائية مرتبطة بمدة الاستراتيجية الانمائية الدولية حتى يعكس جدول الأنصبة مكاسب التنمية وعوائقها ويرصدها على المستويين القومي والدولي . وأضافت أن حدود النسبة المئوية والحدود العليا سوف تحافظ على قيمتها كوسيلة لكفالة الانصاف .

٥٢ - وفي الختام قالت ان القيود والتناقضات في النواحي الفنية والجوانب الخاصة بالسياسة والتي ظهرت جلية في التقارير الأخيرة للجنة الاشتراكات كانت موضوعية وتستوجب اجراء متفق عليه ، ليس من جانب اللجنة ولكن من جانب جميع الدول الأعضاء .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥